نقد أساس شبهة القدرية والجبرية
في أفعال العباد

إعداد

د. عبد اللّه بن محمد القرني

كلية الدعوة وأصول الدين / قسم العقيدة

جامعة أم القرى

نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد

ملخص البحث:

عنوان هذا البحث هو : (نقد أساس شبهة القدرية والجبرية في أفعال العباد)
ويشتمل على مقدمة ومبحثين :

عنوان المبحث الأول هو : (دعوى حصر تعلق القدرة بالإحداث) وفيه بيان الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية ، وهي دعواهم أنه لا معنى للقدرة من حيث هي قدرة إلا إذا كانت متعلقة بحدوث الفعل ، وأنهم كما اتفقوا في هذه الدعوى فقد اتفقوا أيضا في لازمها،وهو القول باستحالة الجمع بين إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد وبين نسبة تلك الأفعال إلى العباد ، ثم حصل الخلاف بينهم بعد ذلك ، حيث أثبت القدرية نسبة أفعال العباد إليهم ،فالتزموا لذلك بنفي تعلق أفعال العباد بقدرة الله تعالى، وأما الجبرية فأثبتوا خلق الله تعالى لأفعال العباد فالتزموا لذلك بنفي تعلق قدرة العبد بفعله .

وأما المبحث الثاني فعنوانه : (متعلق قدرة العبد)، وفيه الرد على دعوى القدرية والجبرية حصر تعلق القدرة في الإحداث ، وذلك بالتأكيد على ثلاثة أصول وهي :

١/ضرورة التسليم بالشرع والقدر ، وما يستلزمه ذلك من استحالة التعارض بينهما،وضرورة استحالة نسبة الإحداث إلى قدرة العبد .

٢/بيان أن تأثير قدرة العبد في فعله داخل في عموم تأثير الأسباب في مسبباتها .

٣/عدم إدراك كيفية الصلة بين قدرة الله تعالى وقدرة العبد .

Abstract:

This research consists of an introduction and two units. The topic of the first unit is:(**The presumed relationship between power and limitation with regards to events**). It explains the joint relationship between fatalism and predestination and their claim that there is no meaning of predestination from the point of view of power unless when it is related to the happening of actions. As they agreed on these claims, they also agreed on their prerequisite which means an impossible proof of the combination between the creation of Allah of the actions of Mankind and the relation of those actions to him. Moreover, they disagree amongst themselves after that as they affirm a relationship between predestination and the actions of mankind to them thereby maintaining a negative relationship between the actions of a person and the power of Allah the Almighty. And with regards to fatalism they accepted the creation of Allah the actions of a person and denied the ability of a person to influence his actions.

The topic of the second unit is**: (Regarding the power of Mankind).** This unit replies to the assumption that fatalism and predestination are limited to the relationship between power and events with a firm conviction in three principles :

١- The need to submit to the Sharia of Allah and destiny which negates a conflict between them and the necessity of an impossible relation of events to a person's ability.

٢- Explaning the impact of a person's ability to do under the general influence of the reasons for their actions.

٣- Non-awareness of the link between the power of Allah and the ability of a person

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن أهم قضية ينبغي أن يهتم بها الدارسون للفرق الإسلامية هي تحديد الأصول المنهجية التي يستندون إليها في تقرير مذاهبهم ، والربط بين تلك الأصول المنهجية وبين ما يفرعونه عليها من مسائل ، وتوجيه النقد إلى تلك الأصول ابتداء،بحيث يترتب نقدهم فيما خالفوا فيه من مسائل على نقدهم في أصولهم التي خالفوا بها أهل السنة والجماعة،ولا يغني عن ذلك حصر النقد لتلك الفرق في مجرد ما تنفرد به كل فرقة مما هو في حقيقة الأمر لوازم لأصولها المنهجية .

وأهم حقيقة ينبغي إدراكها في هذا الباب هي اتفاق الفرق المخالفة لأهل السنة في كل أصل من أصول الاعتقاد على شبهة مشتركة بينهم ، تكون هي منشأ الخلاف بينهم وبين أهل السنة ، ثم إن تلك الفرق تختلف بعد ذلك في لوازم تلك الشبهة حتى يصل الخلاف بينهم إلى حد التناقض . ففي الإيمان اتفق المخالفون لأهل السنة من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية على شبهة مشتركة،وهي دعوى عدم التفاوت في الإيمان ، ثم اختلفوا بعد ذلك في لوازم هذه الشبهة،وفيما يتعلق بصفات الله تعالى اتفق المخالفون لأهل السنة من المعطلة والمشبهة على اختلاف طوائفهم على دعوى التلازم بين إثبات القدر المشترك بين صفات الله تعالى وصفات خلقه وبين تشبيه الخالق بالمخلوق ، ثم اختلفوا بعد ذلك في لوازم هذه الشبهة .

والمقصود الأساس بهذه الدراسة هو بيان ما اتفقت عليه القدرية والجبرية فيما يتعلق بأفعال العباد على دعوى حصر تعلق القدرة من حيث هي قدرة بإحداث

الفعل، وما ترتب على ذلك من اتفاقهم أيضا على القول باستحالة الجمع بين خلق الله تعالى لأفعال العباد وبين نسبة أفعال العباد إليهم نسبة حقيقية ، واعتبار ذلك من المحال،لاستحالة تعلق المقدور الذي هو فعل العبد بقدرتين ينسب لكل منهما إحداث الفعل ، ثم اختلفوا بعد ذلك في أي القدرتين تتعلق بأفعال العباد ، ومن هنا نشأ الخلاف بينهم ،إذ يلزم كل طائفة منهما أن تنفي تعلق إحدى القدرتين بالفعل بناء على إثباتها لتعلق الفعل بالقدرة الأخرى.

فالقدرية استندوا إلى ما هو معلوم بالضرورة من إثبات تعلق فعل العبد بقدرته واختياره فأثبتت نسبة الفعل إلى العبد،لكنهم التزموا نتيجة لذلك بنفي تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد ، وفي المقابل فقد استند الجبرية إلى ما هو معلوم بالضرورة من خلق الله تعالى لأفعال العباد ،فأثبتوا خلق الله لأفعال العباد ، لكنهم التزموا نتيجة لذلك نفي تعلق أفعال العباد بقدرة مؤثرة للعبد .

وبناء على ما سبق فقد اشتمل هذا البحث على مبحثين ، أحدهما في بيان الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية ،وبيان مستندهم في تقريرها ، وإثبات ذلك بذكر أقوالهم،لا بمجرد إلزامهم بلازم شبهتهم ، وأما المبحث الثاني فكان في إبطال الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية ، بإثبات الضرورة لأصلي الشرع والقدر ، و استحالة التعارض بينهما لاستحالة التعارض بين الضروريات ، وبيان ما يلزم عن ذلك من استحالة نسبة حدوث فعل العبد إلى قدرته ، وأن ذلك مما تختص به قدرة الله تعالى،وبيان أن تأثير قدرة العبد في فعله هي من قبيل تأثير الأسباب في مسبباتها،والجزم بأنه لا يلزم من الجمع بين إثبات خلق الله لأفعال العباد وبين نسبة تلك الأفعال إلى العباد إدراك كيفية الصلة بين قدرة الله تعالى وبين قدرة العبد .

والله أسأل أن يكون هذا البحث من العلم النافع الذي لا ينقطع أجره،والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

المبحث الأول

دعوى حصر تعلق القدرة بالأحداث

أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وهي مع ذلك منسوبة إلى العباد نسبة حقيقية ، ولا تعارض بين هذين الأصلين .

ومستند إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد ماهو معلوم من دين الله بالضرورة أن الله تعالى هو الخالق لكل شيء ، فلا تخرج أفعال العباد عن هذا العموم . ومستند القطع بنسبة أفعال العباد إليهم حقيقة ما يجده الإنسان من نفسه بالضرورة من أن أفعاله الاختيارية مترتبة على إرادته ، وأنه إن شاء فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها ، وأن له قدرة حقيقية لها تأثير حقيقي في فعله ، بحيث لا يحتاج الإنسان إلى دليل عليه غير مجرد الشعور الضروري به،ولذلك ترتب الثواب والعقاب على أفعاله ، وتحقق التكليف ، وأرسلت الرسل،وأنزلت الكتب، وانقسم الناس إلى مؤمنين وكفار ، وهذا أمر في غاية الظهور،بحيث يستحيل إثبات التكليف مع عدم إثبات نسبة الفعل إلى العبد حقيقة.

ولا تعارض بين إثبات تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد وبين إثبات تعلق قدرة العبد بفعله، لأن متعلق قدرة العبد بفعله ليس هو نفس متعلق قدرة الله بذلك الفعل،وذلك أنه إذا كانت قدرة الله تعالى تتعلق بخلق أفعال العباد فإن قدرة العبد لا يمكن أن تتعلق بما تعلقت به قدرة الله تعالى من خلق الفعل ، بل ذلك محال في الشرع والعقل

ووجه استحالة تعلق قدرة العبد بخلق الفعل في الشرع أن الخلق مما يختص به الله تعالى،فيكون إثباته لغير الله تعالى من الشرك ، فلزم إفراد الله تعالى بخلق أفعال العباد ونفي تعلق قدرة العباد بخلقها.

وأما وجه استحالة ذلك عقلا فلأنه يلزم منه توارد قدرتين على مقدور واحد ينسب لكل منهما ما ينسب إلى الأخرى من الخلق والإحداث للفعل ، إذ لا يتصور توقف خلق الله لفعل العبد على تعلق ذلك الخلق بقدرة العبد مع صحة نسبة

خلق الفعل إلى الله تعالى،بل يلزم من نسبة الخلق إلى إحدى القدرتين نفيه بالضرورة عن القدرة الأخرى ، وهذا المعنى متفق عليه بين جميع الطوائف المختلفة في أفعال العباد،وإنما اختلفت القدرية والجبرية في نسبة إحداث الفعل ، وهل يكون لله تعالى أم يكون للعبد ، فمن أثبت تعلق قدرة الله تعالى بخلق أفعال العباد لم يثبت ذلك للعبد ، ومن أثبت تعلق قدرة العبد بإحداث الفعل لم يثبت ذلك لله تعالى .

ومنشأ الخلاف بين هذه الطوائف هو في مفهوم القدرة من حيث هي قدرة،وحقيقة تعلقها بأفعال العباد ، وأنه هل يتصور تعلق القدرة من حيث هي قدرة بغير الإحداث للفعل -بصرف النظر عن كون الله أم العبد هو المتصف بها - أم أن تعلقها بأفعال العباد محصور في ذلك ؟.

ومع مابين طائفتي القدرية والجبرية من الخلاف الذي يصل إلى حد التناقض في أفعال العباد إلا أن شبهتهم فيما ذهبوا إليه واحدة ، حيث اتفقوا على أن القدرة من حيث هي لا تتعلق إلا بالإحداث،واتفقوا تبعا لذلك على استحالة الجمع بين إثبات تعلق أفعال العباد بقدرة الله تعالى مع إثبات تعلقها بقدرة العباد ، لأنه يلزم من ذلك حصول مقدور بين قادرين ينسب لكل منهما إحداث الفعل ، وذلك محال في العقل كما تقدم،ثم اختلفت القدرية والجبرية بعد ذلك ، حيث نسب القدرية الإحداث إلى قدرة العبد فالتزموا تبعا لذلك القول بأن الله لا يخلق أفعال العباد ، وفي المقابل نسب الجبرية الإحداث إلى قدرة الرب فالتزموا بنفي تعلق قدرة العبد بفعله .

وفي بيان منشأ الخلاف بين القدرية والجبرية يقول أبو المعين النسفي : (اختلف الناس في أفعال الخلق . جعلها بعضهم لله تعالى ، ونفوا عنها تدبير الخلق، وأزالوا عنها قدرتهم ، بل لم يثبتوا لهم قدرة ، وجعلوها كلها اضطرارية كحركات المرتعش وحركات العروق النابضة،وأحالوا اتصاف العباد بالقدرة وهو قول جهم بن صفوان ...وبعضهم جعلوها للعباد ، وقطعوا تدبير الله عنها بالكلية ،

وقالوا يخترعها العباد فيخرجونها من العدم إلى الوجود ، ويحدثونها ، ويتولون إيجادها وإحداثها شاء الله تعالى ذلك أم لم يشأ،وإليه ذهبت المعتزلة القدرية .

وإنما تفرع هذان المذهبان الباطلان المتناقضان ، أعني مذهب الجبرية ومذهب القدرية، الحاصلين على طرفي الغلو والتقصير ، من اتفاق الفريقين على مقدمة كاذبة،وهي أن **دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين محال** لما وجدوا ذلك في الشاهد محالا،والشاهد أصل الغائب.

فبعد ذلك نظرت المعتزلة إلى الدلائل الموجبة كون العباد فاعلين قادرين،فتمسكوا بها، وجعلوا أفعال العباد الداخلة تحت قدرهم مخلوقة لهم ، خارجة عن قدرة الله تعالى،وعموا عن الدلائل التي توجب إحالة خروج مقدور عن قدرة الله تعالى .

ونظرت الجبرية إلى الدلائل الموجبة دخول هذه الأفعال تحت قدرة الله تعالى،المثبتة إحالة ثبوت قدرة التخليق لغير الباري جل وعلا ، فتمسكوا بتلك الدلائل ، وجعلوا الأفعال مخلوقة لله تعالى ، خارجة عن أن تكون مقدورة لغيره،لاستحالة تعلق قدرة غير الله تعالى بما تعلقت به قدرة الله تعالى ، ثم لما لم يتصور عندهم مقدور لا تعلق له بقدرة الله تعالى لا يتصور أن يتعلق مقدور ما بقدرة غير الله تعالى ... وعموا عن الدلائل الموجبة أن يكون للعباد فعل ، وأن لهم القدرة على أفعالهم). (١)

وفي نفس المعنى يقول أبو الثناء محمود اللامشي الماتريدي : (والشبهة العقلية للفريقين واحدة ، وهو ما يزعمون أن **دخول مقدور واحد تحت قادرين محال** ، إذ لا يتصور وجود فعل واحد من اثنين . وإذا ثبت لهم هذه القاعدة فالجبرية يقولون : لما دخلت أفعال العباد تحت قدرة الباري جل وعلا ... استحال دخولها تحت قدرة العباد،فصاروا مضطرين مجبورين في ذلك كالشجرة في تحركها. والقدرية يقولون : لما دخلت تحت قدرة العباد ... يستحيل دخولها تحت قدرة الله تعالى). (٢)

وما ذكره أبو المعين النسفي وأبوالوفاء اللامشي وهما من علماء الماتريدية من بطلان ما اتفقت عليه القدرية والجبرية من دعوى استحالة الجمع بين إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد وبين تعلق أفعال العباد بقدرتهم هو حق ، لكن الماتريدية لم يوفوه حقه، حيث اكتفوا بإثبات قدرة للعبد دون أن يكون لها تأثير في فعله ، وعلى هذا يكون قولهم في القدرة موافقا لقول الأشاعرة فيما سموه الكسب، لكن الماتريدية خالفوا الأشاعرة في إرادة العبد ، فأثبتوا له إرادة جزئية ادعوا أنها ليست مخلوقة لله تعالى ، وظنوا أنه يمكنهم بذلك إثبات التكليف ، وليس المقصود هنا التفصيل ببيان موقف الماتريدية من أفعال العباد فلذلك مقام آخر . (٣)

وبناء على اتفاق القدرية والجبرية على حصر مفهوم القدرة من حيث هي قدرة بإحداث الفعل فقد اتفقوا على الاستدلال بدلالة التمانع بين قدرة الرب وقدرة العبد،وفي تقرير اتفاقهم على ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (احتج المعتزلة بأنه لو كان مقدوراً لهما للزم إذا أراده أحدهما وكرهه الآخر ، مثل أن يريد الرب تحريكه ويكرهه العبد أن يكون موجودا معدوما ...واحتج الجبرية بما ذكره الرازي وغيره بقولهم (٤) : إذا أراد الله تحريك جسم وأراد العبد تسكينه، فإما أن يمتنعا معا، وهو محال،لأن المانع من وقوع مراد كل منهما هو وجود مراد الآخر ، فلو امتنعا معا لوجدا معا ، وهو محال ، أو لوقعا معا،وهو محال ،أو يقع أحدهما وهو باطل ، **لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، والشئ الواحد حقيقته لا تقبل التفاوت** ، فإذن القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود ذلك المقدور على السوية ، وإنما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى ،وإذا كان كذلك امتنع الترجيح....وكلتا الحجتين باطلة ،فإنهما مبنيتان على تناقض الإرادتين،وهذا ممتنع...**وهذا نقلوه من تقدير إلهين** ، وهو قياس باطل ، لأن العبد مخلوق لله هو وجميع مفعولاته،ليس هو مثلا لله ولا نداً). (٥)

وأصل الإشكال عند القدرية والجبرية في حصرهم مفهوم القدرة في مجرد الإحداث،وما رتبوه على ذلك من دعوى استحالة تعلق أفعال العباد بقدرة الرب وقدرة العبد أنهم نظروا فوجدوا أن أفعال العباد حادثة بعد أن لم تكن ، و أنه لا يمكن أن يتحقق الوجود لأفعال العباد إلا بقدرة يتحقق بها حدوثها ، وانتقالها من

العدم إلى الوجود،وأنه إذا ثبت أن تلك خاصية القدرة لم يمكن وجود الفعل مع عدم تعلقه بتلك القدرة ، كما لا يمكن تخلف الفعل مع وجودها،لأنه إذا فرض أن وجود الفعل مترتب على القدرة من حيث هي قدرة،وفرض مع ذلك إمكان تخلف الفعل مع وجود القدرة لزم منه التناقض،ولما تقرر عندهم أنه لا معنى لتعلق القدرة بالفعل إلا من جهة الحدوث للفعل التزموا بأن ذلك المعنى ثابت للقدرة بإطلاق ، وأن الحدوث لا يقبل التفاوت بين قدرة وأخرى،لأن إثبات معنى لقدرة تتعلق بالفعل دون أن يكون تعلقها به من جهة إحداث الفعل مناقض لحقيقة القدرة،وإثبات لمعنى مخالف لحقيقتها كما قالوا،وبناء على ذلك نفوا أي معنى للقدرة غير ما ثبت لها عندهم من تعلقها بإحداث الفعل .

ولما تقرر عندهم أن الإحداث هو المعنى الوحيد لتعلق القدرة من حيث هي قدرة بالفعل التزموا بلازم ذلك ، وهو الحكم باستحالة تعلق أفعال العباد بقدرة الرب مع تعلقها بقدرة العبد ،لأنه إذا فرض توقف حدوث الفعل على قدرة ما - سواء كانت قدرة الرب أو قدرة العبد - استحال أن ينسب ذلك الحدوث لقدرة أخرى ، إذ يلزم من ذلك نسبة إحداث الفعل إلى كل منهما ، لأن القدرة إذا انحصر تعلقها بالفعل بإحداثه فلا بد أن تتعلق كل من قدرة الرب وقدرة العبد بنفس المتعلق، وذلك محال في العقل كما تقدم.

ولم أجد في تاريخ الفكر الإسلامي ممن تبنى مذهب القدرية أو الجبرية أكثر انتصاراً لمذهبه وتفصيلا لأدلته وتصريحا بلوازم قوله من القاضي عبد الجبار في تقريره لمذهب القدرية ومن فخر الدين الرازي في تقريره للقول بالجبر، وقد تحقق عند كل منهما التأسيس لدعوى حصر تعلق القدرة من حيث قدرة بالإحداث، والالتزام الواضح الصريح بلوازم تلك الدعوى ، لعلمهما بأنه لا يمكن التوسط بين مذهبي القدرية والجبرية مع الالتزام بتلك الدعوى ، وأنه إذا استحال تعلق القدرة بغير الإحداث استحال تبعا لذلك وجود مقدور بين قادرين ، فلا يبقى إلا القول بمذهب القدرية ونفي تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد،أو القول بمذهب الجبرية ونفي أن يكون للعبد قدرة على فعله، وإذا انتفت قدرة العبد على الفعل انتفت تبعا لذلك إرادته واختياره .

وقد أفاض القاضي عبد الجبار في بيان موقف القدرية من تعلق القدرة بالفعل،وبين أن (القدرة لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث فقط).[٦] وأن الفعل مطلقا (هو ما يحصل من قادر من الحوادث)[٧]. وفي تقرير وجه انحصار تعلق القدرة بالإحداث يقول:(اعلم أن الذي يقتضيه كونه قادرا هو حدوث الفعل وخروجه من العدم إلى الوجود دون سائر أوصافه ، يبين ذلك أن الطريق الذي به علمناه فاعلا محدثا به نعلم أن الذي يحصل الفعل عليه به هو حدوثه ، لأنه يجب حدوثه بحسب قصده ودواعيه دون سائر أوصافه ، فيجب أن يكون الذي يتعلق به هو كونه محدثا فقط).[٨] ونص على(أن الذي يصح تعلقه بالقادر من وجوه الأفعال هو الحدوث لا غير ، وذلك هو جهة واحدة لا زيادة عليها)[٩].وذكر (أن الحدوث الذي يتعلق بالقادر هو من الصفات التي **لا تقبل التزايد** ، بل ليس للمحدث بكونه حادثا أزيد من صفة واحدة)[١٠].فكانت النتيجة التي انتهى إليها في وجه تعلق القدرة بالفعل أن (الأفعال كلها مشتركة في الحاجة إلى فاعل،فيجب أن نجعل الوجه فيها ما يتفق الكل فيه،وليس إلا الحدوث)[١١].ومعلوم أنه إذا انحصر مفهوم القدرة في الحدوث فإنه لا يمكن أن يتعلق فعل العبد إلا بقدرة واحدة ، لأنه (إذا كانت الصفة واحدة فليس يجوز تعلقها بأكثر من فاعل واحد)[١٢].والفاعل الواحد الذي يتعلق الفعل بقدرته عند القدرية هو العبد ، ووجه الدلالة عنده على تعلق حدوث الفعل بقدرة العبد (أن الذي يتجدد عند قصودنا ودواعينا هو الحدوث،فيجب أن نجعل ذلك وجها في الحاجة)[١٣].

وهذا الذي قرره القاضي عبد الجبار في بيان موقف القدرية من أفعال العباد من القول بحدوثها ، وحصر تعلقها بقدرتهم في إحداثها ، هي مقدمات لابد أن تلتزم القدرية بنتيجتها الضرورية ، وهي استحالة تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد ، استنادا إلى أنه يلزم من ذلك حصول أفعال العباد بين قدرتين ينسب لكل منهما إحداثها،وذلك محال،لاستحالة مقدور بين قادرين لكل منهما إحداث الفعل .

وفي حكاية اتفاق المعتزلة على نسبة إحداث أفعال العباد إليهم ونفي خلق الله لها يقول القاضي عبد الجبار : (اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم ، وأن الله جل وعز أقدرهم على

ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم ، وأن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه ، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين). (١٤)

وقد عقد القاضي عبد الجبار باباً في كتابه المحيط بالتكليف عنونه بقوله : (باب في أن الفعل الواحد لا يجوز أن يحدث من جهتين ، ولا من قادرين ، ولا بقدرتين) (١٥)

وذكر استحالة تعلق إحداث الفعل بأكثر من قدرة ، وأنه(إذا كانت الصفة واحدة فليس يجوز تعلقها بأزيد من واحد) . (١٦)

وبين وجه استحالة تعلق قدرتين بمقدور واحد ، وأنه يلزم من تعليق قدرة القادر على الفعل بقدرة غيره عليه ألا يكون القادر قادراً ، وفي ذلك يقول : (فأما تعلقه بقادرين فباطل ، لأنه ينتقض حقيقة القادر ، أو يعود على كيفية إضافة الفعل إلى الفاعل بالنقض ، فأما الأول فهو أن نقول : ليس يخلو إذا حاول أحدهما إيجاد هذا الفعل من أن يوجد – كان هناك ذات أخرى أو لم تكن ، قدر أو لم يقدر ، دعاه الداعي أو لم يدعه– ألا يوجد إلا عندما يوجد غيره،وتحصل قدرته ودواعيه .

فإن قلنا بالأول فقد صار لا فائدة في وصفه بأنه قادر عليه ، وأن هذا مقدوره،وصار لا فرق بين إضافته إليه وبين إضافته في كونه مقدورا إلى غيره ، وإنما يثبت في ذلك ضرب من الفائدة متى كان لولاه ولولا ما هو عليه من الأحوال لا يوجد،ومتى كان كذلك - وهو الكلام في القسمة الثانية - فهذا ينقض كون الأول قادرا عليه ، لأن من حكم كون القادر قادرا على الشئ أن يصح منه إيجاد ما قدر عليه ، وأن يوجد عند دواعيه، ومتى قلنا إنه لا يوجد إلا عندما يكون غيره بهذه الصفة فقد أخرجناه عن كونه قادرا ، وأحلنا فائدة الوصف به). (١٧)

ثم استدل القاضي عبد الجبار على ضرورة أن يكون القادر على الفعل واحداً بدليل التمانع بين القدرتين فقال : (لو اختلف هذان القادران في الدواعي ، فأراد أحدهما إيجاد هذا الفعل وكره الآخر إيجاده لم يخل من أمرين ،إما أن يوجد، أو لا يوجد ، فإن وجد وجب أن يضاف إلى من له الداعي وإلى من له الصارف على سواء،لوجود ما هو مقدور لهما ، وإن كنا نعرف أن ما يوجد ونحن له كارهون

ولنا عنه صارف لا تصح نسبته إلينا،فتقتضي إضافته إلى من يجب نفيه عنه ومن حيث كان الذي وجد مقدوره يجب أضافته إليه ، فنقع بين طرفي نقيض ، وإن قلنا بل لا يوجد عند مخالفة أحدهما الآخر في الدواعي انتقض ما عرفناه من حقيقة كون هذا القادر قادراً ، ووجب استمرار عدم هذا الفعل وانتفاؤه عند حصول الوجه الذي يوجب وقوعه ، وهو قصد القادر إلى إيجاد ما قدر عليه مع سلامة الأحوال). (١٨)

وفي تقرير دلالة حصر مفهوم القدرة في الإحداث على امتناع تعلق مقدور بقدرتين يقول : (كل قادر يجب كون الشئ مقدورا له عند العدم يجب كونه مفعولا له عند الوجود ، فلا يصح لو كان المقدور الواحد مقدورا لقادرين أن يحصل عند الوجود فعلا لأحدهما دون الآخر ، لأنه لا يخلو القول فيه لو لم يكن فعلا لهما جميعا من وجهين إما أن يقال: إنه يجوز وقوعه منهما جميعا لو أحدثاه على وجه واحد ، أو يقال: إنه يحدث منهما على وجهين ، ولا يجوز أن يقال بالوجه الثاني لأننا قد دللنا على استحالة حدوث الشيء من وجهين ، فلو صح حدوثه منهما على وجهين لوجب صحة كونه موجودا معدوما). (١٩)

وينبغي أن يعلم أن القدرية وإن قالوا بضرورة تعلق قدرة العبد بإحداث فعله إلا أنهم لا يلتزمون باستقلال العبد بالكلية عن الله تعالى ، بحيث يكون شريكا لله في الخلق،وفي الرد على من ألزمهم بذلك يقول القاضي عبد الجبار : (هذا غلط، وذلك أن العبد وإن أحدث الفعل وأوجده فإنما يصح منه ذلك من حيث جعله الله تعالى على الصفات التي لولا كونه عليها لما صح منه أن يحدث ويفعل ، فكيف يقال إنه يؤدي إلى أن يستغني عنه تعالى في إيجاد الأفعال). (٢٠)

وحقيقة قول القدرية على هذا أن قدرة العبد وإن كانت متعلقة بإحداث الفعل إلا أنها مخلوقة لله تعالى ، فيبقى النزاع مع القدرية في خلق ما تتعلق به قدرة العبد،حيث ينفون تعلق قدرة الله تعالى بآحاد المقدورات للعباد ، لكن مع ذلك فإن الإشكال يبقى قائما على مذهبهم ، من حيث إنهم قد ادعوا عدم التفاوت في مفهوم القدرة وما يكون بها من إحداث الفعل ، فيلزمهم أن الإحداث الذي يكون بقدرة

العبد هو من جنس الإحداث الذي يكون بقدرة الله تعالى ، دون أن يكون بينهما تفاوت ، ولا مخلص لهم من ذلك إلا بإثبات التفاوت في مفهوم الإحداث ، وهو مالا يمكن القول به لا عندهم ولا عند غيرهم،أو بإثبات قدرة للعبد لا تتعلق بإحداث الفعل ، وهو ما لا يتصورون له حقيقة،لتعارض ذلك مع ما ادعوه من حصر مفهوم القدرة في الإحداث .

وحاصل كل ما سبق من استدلال القاضي عبد الجبار لموقف القدرية من أفعال العباد أنهم حين التزموا بحصر تعلق القدرة بأفعال العباد بمجرد حدوثها لزمهم أن يكون ذلك الحدوث هو متعلق قدرة العباد على أفعالهم ، ونفي تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد.

وفي المقابل فقد استندت الجبرية إلى نفس المقدمات التي استندت إليها القدرية،من القول بحدوث أفعال العباد ،وأن حدوث الأفعال هو المتعلق الوحيد للقدرة من حيث هي قدرة ، وإنما خالفوهم في نسبة تعلق الإحداث في أفعال العباد إلى قدرة الله تعالى ، وليس إلى قدرة العبد ، ونفوا أن تكون للعبد قدرة مؤثرة في فعله .

وأشهر وأول من ينسب إليه القول بالجبر هو الجهم بن صفوان ، إلا أنه لم يذكر عنه استدلال صريح لقوله بالجبر ، وغاية ما ينقل عنه في ذلك نفي نسبة الفعل إلى العبد على الحقيقة ، لأن الله هو الخالق لفعل العبد .

وينقل عنه أبو الحسن الأشعري قوله في ذلك : (إن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز ،كما يقال : تحركت الشجرة ، ودار الفلك ، وزالت الشمس ، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه ، إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل ، وخلق له إرادة للفعل واختيارا له منفردا له بذلك ، كما خلق له طولا كان به طويلا ، ولونا كان به متلونا) . [٢١]

لكن إذا كان الجهم لا ينكر أن تكون للعبد قدرة وإرادة يكون بهما الفعل ، وإنما ينكر نسبتهما إلى العبد لكونهما مخلوقتين لله تعالى ، فإن ذلك يقتضي التزامه بالتعارض بين نسبة الفعل إلى العبد وبين خلق الله تعالى لقدرة العبد وإرادته ، إذ

يلزم من ذلك أنه لا تصح نسبة الفعل إلى العبد عنده إلا مع نفي خلق الله لقدرة العبد وإرادته،وهذه هي حقيقة الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية في أفعال العباد وإن لم يصرح بها .

ومع أن فخر الدين الرازي من أئمة الأشاعرة إلا أنه صرح بالقول بالجبر،وأعرض عن القول بالكسب الذي يقول به أصحابه الأشاعرة ،ونص على أنه عند(التحقيق يظهر أن الكسب اسم بلا مسمى) .[٢٢] لأنه لا معنى لتأثير القدرة عنده إلا إذا كان تعلقها بالخلق والإيجاد ، لعدم التفاوت في متعلق القدرة التي يكون بها الفعل ، والقدرة بهذا المعنى لا يمكن أن تثبتها الأشاعرة للعبد ، فما تثبته الأشاعرة للقدرة من مجرد التعلق بالفعل دون تأثير لا حقيقة له عنده .

ومن تصريحه بالجبر قوله بعد أن استدل على خلق الله لأفعال العباد : (فثبت بهذا أن أفعال العباد بقضاء الله وقدره ، وأن الإنسان مضطر في اختياره ، وأنه ليس في الوجود إلا الجبر) .[٢٣]

وقال في إنكار ما يجده الإنسان في نفسه من ضرورة الاختيار لفعله: (إذا رجعنا إلى أنفسنا علمنا أن إرادتنا للشيء لا تتوقف على إرادتنا لتلك الإرادة ، وإلا لزم التسلسل، بل نعلم بالضرورة أنا إن شئنا أم أبينا فإنا نريد ذلك الفعل المخصوص،ونعلم أنه متى حصلت تلك الإرادة بنا ، فالإنسان مضطر في صورة مختار) .[٢٤]

وبناء على أنه لا يتصور عند الرازي إثبات قدرة لا تتعلق بالخلق والإحداث فقد انتهى استدلاله في هذه المسألة إلى القول بالتلازم بين إثبات وجود الله تعالى والقول بالجبر،وأن من أنكر الجبر لزمه إنكار الخالق ،وفي ذلك يقول: (إن كثيرا من المحققين قالوا : إن مسألة الجبر والقدر ليست مسألة مستقلة بنفسها ، بل هي بعينها مسألة إثبات الصانع،وذلك لأن العمدة في إثبات الصانع تعالى هو أن الإمكان محوج إلى المؤثر والمرجح ...فيثبت أنه لو صلح قولنا : الممكن لا بد له من مرجح فالقول بالجبر لازم ، وإن فسدت هذه المقدمة فحينئذ يتعذر علينا الاستدلال

بإمكان الممكنات على إثبات الصانع ، فثبت إما القول بالجبر وإما القول بنفي الصانع) . (٢٥)

وقد استند الرازي في قوله بالجبر ، ونفيه أن يكون للعبد قدرة يتعلق بها فعله إلى دعوى عدم التفاوت في القدرة تبعا لعدم التفاوت في المقدور ، من جهة أن كل مقدور لا يتحقق وجوده بعد أن لم يكن إلا بتعلقه بقدرة اقتضت وجوده ، وإذا كان هذا المعنى للقدرة هو الذي يترتب عليه وجود المقدور فلا تكون القدرة على أفعال العباد ثابتة للعبد إلا إذا تحقق فيها هذا المعنى ، وإذا كان ثبوته محالا للعبد للجزم بثبوته لله تعالى لزم ألا تتعلق أفعال العبد بقدرة تنسب إليه ، فيلزم من ذلك القول بالجبر .

ولهذا المعنى استدل الرازي بدلالة التمانع بين قدرة الرب وقدرة العبد على القول بالجبر ، ومما قاله في ذلك : (إذا أراد العبد تسكين الجسم أو أراد الله تحريكه فإما أن لا يقعا معا وهو محال ، أو يقع أحدهما دون الآخر وهو باطل ، **لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد ، والشئ الواحد وحدة حقيقية لا يقبل التفاوت** ، فإذاً القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود هذا المقدور على السوية ، إنما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى) . (٢٦)

وذكر في مواطن أخرى نفس دلالة التمانع بين القدرتين ، وكرر فيها الاستدلال بعدم التفاوت في القدرة على أن القادر هو الله وحده ، ومن ذلك قوله:(إن المقدور شئ واحد ، لا يقبل التجزؤ والبعض ، ولا يقبل الأشد والأضعف،وإذا كان المقدور غير قابل للتفاوت **امتنع أن يكون الاقتدار عليه قابلا للتفاوت** ... واعلم أن هذا الدليل هو الدليل المشهور المذكور في إثبات أن إله العالم واحد) . (٢٧)

وقال أيضا : (حصول الجوهر الواحد في الحيز الواحد في الزمان الواحد لا يقبل الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر ، وإذا لم يكن ذلك الفعل قابلا للتفاوت **امتنع أن يكون التأثير في إيجاده قابلا للتفاوت**) . (٢٨)

وقال أيضا : (الحركة الواحدة والسكون الواحد ماهية غير قابلة للقسمة والتفاوت بوجه من الوجوه ، وإذا كان المقدور غير قابل للتفاوت **لم تكن القدرة على مثل هذا المقدور قابلة للتفاوت** ،فيمتنع أن تكون قدرة الله على إيجاد هذه الحركة أقوى من قدرة العبد على إيجاد السكون ، بل الله تعالى قادر على سائر المقدورات ، والعبد غير قادر عليها) . (٢٩)

والحاصل من كل ما سبق ذكره من استدلال الرازي على القول بالجبر هو أنه استند في ذلك على دعوى عدم التفاوت في مفهوم القدرة ، وهي نفس الدعوى التي سبق بيان استدلال القاضي عبد الجبار بها على القول بنسبة أفعال العباد إليهم ونفي تعلق قدرة الله بأفعالهم ، وهذا معنى أن تلك الدعوى هي الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية.

والذي حمل الرازي على التصريح بالجبر وترك ما عليه أصحابه من القول بالكسب هو ما ذكره من أن الكسب عند التحقيق إسم بلا مسمى ، ومقصوده بذلك أنه لا فرق في الحقيقة بين القول بالكسب والقول بالجبر ، لاشتراكهما في نفي تأثير قدرة العبد في فعله ، فتكون حقيقة الكسب هي حقيقة الجبر ، فلا معنى لتخصيص الكسب باسم ينفرد به عن الجبر مع اشتراكهما في الحقيقية ، ولهذا اعتمد الإمام ابن القيم في تقرير مذهب الجبرية في كتابه شفاء العليل على ما ذكره الرازي في ذلك ،ونقل عباراته بنصها ، وخصوصا ما ذكره الرازي في كتاب المطالب العالية . (٣٠)

وكما اضطر الرازي إلى التصريح بالجبر ، لكونه هو مقتضى نفي تأثير قدرة العبد في فعله ، فقد اضطر الجويني في المقابل إلى الخروج عن مذهب أصحابه،والتصريح بإثبات تأثير قدرة العبد في فعله ، وأنه لا يمكن إثبات التكليف دون ذلك ،وأبطل لأجل ذلك نظرية الكسب .

وقد بين الجويني ضرورة أصل التكليف ، ثم ربط ذلك بضرورة إثبات تأثير قدرة العبد في فعله فقال : (فمن أحاط بذلك كله ، ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله ، أو مستقر

على تقليده ، مصمم على جهله ، ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع ،والتكذيب بما جاءت به المرسلون ...). [٣١]

ومع ما بين الرازي والجويني من التناقض إلا أنهما لم يذهبا إلى ما ذهبا إليه إلا لاتفاقهما على بطلان نظرية الكسب ، لعلمهما باستحالة نسبة الفعل إلى العبد مع نفي تأثير قدرته فيه ، ومن هنا اختلفا ، فاختار الرازي التصريح بالجبر لكونه لازم المذهب،واختار الجويني الخروج عن المذهب ، وإثبات التأثير لقدرة العبد في فعله ، لما صرح به من استحالة إثبات التكليف مع نفي تعلق قدرة العبد بفعله.

وإذا كانت العبرة بحقائق الأمور ومسمياتها ، لا بمجرد أسمائها ، فإن ما تقول به الأشاعرة في نظرية الكسب لا يخرج في حقيقته عن الجبر ، حيث ادعوا أن تعلق فعل العبد بقدرته يكون مع عدم تأثير قدرة العبد في فعله ، فعلى هذا لا يمكن تصور ما أثبتوه من تعلق الفعل بقدرة العبد ، لأنه لا معنى لإثبات تعلق فعل العبد بقدرته إلا مع إثبات التأثير للقدرة في الفعل ، ولا معنى لنفي تأثير قدرة العبد في فعله إلا مع نفي تعلق فعل العبد بقدرته ، لأن خاصية القدرة التأثير في الفعل ، بصرف النظر عن حقيقة ذلك التأثير،وما يكون منه للخالق وما يكون منه للمخلوق ، وأما إثبات تعلق لفعل العبد بقدرته مع نفي التأثير للقدرة في الفعل على ما تقول به الأشاعرة ففي غاية التناقض .

والذي أوقعهم في التناقض أنهم ظنوا أن التأثير للقدرة في الفعل لا يكون إلا على جهة الإحداث للفعل ، وهي الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية، على ما سبق بيانه ، فلا يمكنهم والأمر كذلك إلا أن يلتزموا بما التزمت به الجبرية من القول بنفي تأثير قدرة العبد في فعله، وإلا لزمهم القول بتعلق إحداث فعل العبد بقدرة الرب وقدرة العبد ،ومن هنا ادعوا أن القدرة الكاسبة غير القدرة المؤثرة ، وأن التمانع إنما يكون بين قدرتين مؤثرتين.

وفي وجه حصول مقدور بين قادرين عند الأشاعرة يقول شارح المواقف:(...وجوزه "الأصحاب "لا مطلقا ، بل بين قادر خالق وقادر كاسب " مع

شمول قدرة الله تعالى " لجميع الأشياء ، فيكون مقدور العبد كسبا مقدورا لله تعالى **تأثيراً** "ومنعه المعتزلة " أي منعوا جواز كون مقدور بين قادرين مطلقا "بناء على امتناع القدرة غير مؤثرة " على رأيهم ، بل لا تكون القدرة عندهم إلا **مؤثرة** "فيلزم التمانع" على تقدير كون مقدور بين قادرين . "والمجوزون من أصحابنا " لكون مقدور بين قدرة كاسبة وقدرة **مؤثرة** كما مر "اتفقوا على امتناع " مقدور بين قدرتين **مؤثرتين** للتمانع).(٣٢)

والسؤال الذي لم يتمكن الأشاعرة من الإجابة عليه أنهم إذا نفوا التأثير لقدرة العبد في فعله لم يمكنهم التفريق بين قولهم وقول الجبرية ، وأنه يلزمهم كل ما يلزم الجبرية مما يتعلق بموقفهم من أساس التكليف ،ومن هنا اعترف بعضهم بالجبر وإن حاولوا تبريره بالإدعاء أنه ليس مطابقا لمذهب الجبرية.

ومن ذلك قول الآمدي في تعريف الجبر : (الجبر عبارة عن نفي الفعل عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، غير أن الجبرية تنقسم إلى قسمين : جبرية خالصة ، وهي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا كسبا ، كالجهمية ، وإلى جبرية متوسطة، وهي التي لا تثبت للعبد فعلا، ولكن تثبت له كسبا،كالأشعرية والنجارية والضرارية). (٣٣)

وفي التفريق بين مذهب الجبرية ومذهب الأشاعرة يقول الشيخ مصطفى صبري:(تلخيص ما يفترق به مذهب الأشاعرة عن مذهب الجبر أن الجبرية لا قدرة عندهم للإنسان ولا إرادة حتى ولا فعل ، وعند الأشاعرة له قدرة لكن لا تأثير لقدرته في جنب قدرة الله ...). (٣٤)

وليس المقصود هنا تفصيل القول في نظرية الكسب عند الأشاعرة ونقد ما ذكروه في تبريرها ، فلذلك مقام آخر ، وإنما المقصود التأكيد على أصل موقفهم من أفعال العباد، وأن نفيهم لتأثير قدرة العبد في فعله هو حقيقة القول بالجبر ، وإن أطلقوا عليه الكسب وسموه بغير اسمه .

ومن جميع ما تقدم في تقرير أصل الشبهة للمخالفين لأهل السنة في أفعال العباد يعلم أن الأساس الذي يلزم من قال به أن يقول بقول القدرية أو الجبرية هو

حصر تعلق القدرة بإحداث الفعل ،وأنه لا يمكن التخلص من هذا اللازم إلا بالتخلص من هذا الأساس الباطل ، لأن من ادعى حصر متعلق القدرة في الإحداث لم يمكنه أن يثبت تعلق قدرة الرب وقدرة العبد بأفعال العباد ، لأن تعلقهما لا بد أن يكون بناء على هذه الدعوى من جهة إحداث الفعل ، ومحال أن ينسب إحداث الفعل إلى إحدى القدرتين مع نسبة ذلك الإحداث إلى القدرة الأخرى ، وأنه لا يغني مع القول بهذا الأساس أي عبارة يراد بها الانفكاك من لازمه .

وقد حاول أحمد أمين حل الإشكال بين القدرية والجبرية في هذه المسألة، لكنه لم يتمكن من ذلك، وترك الإشكال بلا حل ، لأنه سلم بالمقدمة التي بنى عليها القدرية والجبرية قولهم فيها ، وادعى أن أفعال العباد لا تكون إلا بقدرة واحدة إما قدرة الله تعالى ، وإما قدرة العبد ، وأنه يستحيل حصولها بقدرة الرب وقدرة العبد ، وشبهته في ذلك هي نفس الشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية، وتقريرها حسب قوله إن: (الشئ الواحد لا يمكن أن تتعاون عليه قدرتان ، فإن كانت قدرة الله هي التي خلقته فلا شأن للإنسان فيه ، وإن كانت قدرة الإنسان هي التي خلقته فلا شأن لقدرة الله ، ولا يمكن أن يكون بعضه بقدرة الله وبعضه بقدرة العبد ، **لأن الشئ الواحد لا بعض له**). [٣٥] وانتهى بعد استعراض الحلول لهذه المشكلة إلا أننا (في الواقع بين فرقتين لا غير ، فرقة الجبر وفرقة الاختيار). [٣٦] ولم يبين أي الطائفتين على الحق في هذه المسألة ، وعنده أن أساس الإشكال في المسألة أن (الذي دعا إلى هذا الاختلاف بين المسلمين أن الأدلة العقلية متباينة ، وظواهر النصوص مختلفة). [٣٧] ومن كانت عنده الأدلة في هذه المسألة بهذه المنزلة من التناقض فلا يمكن أن يكون له فيها موقف.

والحاصل أن من سلم بالشبهة المشتركة بين القدرية والجبرية فلا بد أن يلتزم بقول القدرية وينفي خلق الله تعالى لأفعال العباد ، أو يلتزم بقول الجبرية وينفي اختيار العبد وتأثير قدرته في فعله ، أو يبقى حائراً مضطرباً لا يتبين له الحق في هذه المسألة .

المبحث الثاني
متعلق قدرة العبد عند أهل السنة

تقدم بيان اشتراك طائفتي القدرية والجبرية في دعوى حصر تعلق القدرة بالإحداث،وأنهم قد اتفقوا بناء على تلك الدعوى على القول باستحالة تعلق أفعال العباد بقدرة الرب وقدرة العبد ، وأن القدرية إنما التزموا بنفي تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد لكونهم قد أثبتوا تعلق قدرة العبد بفعله ، كما أن الجبرية إنما نفوا تعلق فعل العبد بقدرته لكونهم قد أثبتوا تعلقه بقدرة الله تعالى .

والمقصود هنا بيان متعلق قدرة العبد ، وإثبات تعلق قدرة العبد بفعله دون أن يكون متعلقها هو الإحداث للفعل ، وأن إحداث الفعل هو مما تختص به قدرة الله تعالى،وهذا هو الذي يميز مذهب أهل السنة في أفعال العباد عن مذهبي القدرية والجبرية .

ويستند إثبات تعلق قدرة العبد بفعله مع نفي أن يكون ذلك على جهة الإحداث للفعل إلى ثلاثة أصول متلازمة:

أحدها : ضرورة التسليم بالشرع والقدر ، واستحالة التعارض بينهما .

وثانيها: دخول العلاقة بين قدرة العبد وفعله في عموم العلاقة الضرورية بين الأسباب ومسبباتها.

وثالثها: عدم إدراك **كيفية** الصلة بين قدرة الله تعالى وقدرة العبد .

فأما الأصل الأول وهو ضرورة التسليم بالشرع والقدر فهو مقتضى التسليم بتوحيد الله تعالى ، وعموم خلقه لجميع المخلوقات ، ومنها أفعال العباد ، مع الجزم بنسبة أفعال العباد إليهم نسبة حقيقية ، لتوقف التكليف على ذلك ، إذ لا يمكن تكليف من لا ينسب إليه الفعل نسبة حقيقية .

فلا يمكن القول بما تقول به القدرية من نفي خلق الله تعالى لأفعال العباد إلا مع القدح في توحيد الله تعالى ، وإثبات مخلوق خارج عن مشيئة الله تعالى

وقدرته،فيلزم وجود مخلوق لم يخلقه الله تعالى . كما لا يمكن القول بما تقول به الجبرية من نفي نسبة أفعال العباد إليهم إلا مع نفي التكليف ، وإبطال الحكمة من إنزال الكتب وإرسال الرسل والثواب والعقاب ،وإذا كان هذا هو شأن هذين الأصلين علم أنهما قوام الدين ، وأنه يستحيل التعارض بينهما ، أو إبطال أحدهما مع ما لهما من هذه المكانة في دين الله .

ووجه استحالة التعارض بين الشرع والقدر أن كلاً منهما معلوم من الدين بالضرورة،والضرورة من حيث هي ضرورة لا يمكن أن تكون محتملة أو قابلة للإبطال،لأن حقيقة كونها ضرورية أن تكون ثابتة بإطلاق ،وما كان كذلك لم يقبل المعارضة بدعوى المناقض ،لأن ما كان ثابتا في نفسه يستحيل أن يدل دليل صحيح على عدم ثبوته، وهذه قواعد من المسلمات التي لا يمكن الشك فيها مع تصورها على وجهها.

وإنما أثبت الأشاعرة الكسب لعلمهم بضرورة هذين الأصلين ،فأثبتوا قدرة العبد لإثبات التكليف ،لكنهم حين التزموا بحصر تأثير القدرة في إحداث الفعل لم يمكنهم إثبات تأثير لقدرة العبد على جهة غير جهة الإحداث للفعل ، ومن هنا أثبتوا قدرة للعبد لا تأثير لها في فعله ،فوقعوا في التناقض ،ولم يعلموا أنه لا يمكنهم الجمع بين هذين الأصلين الضروريين إلا بإثبات تأثير لقدرة العبد لا يتعلق بحدوث الفعل ، وأنه يلزمهم إذا نفوا التأثير لقدرة العبد في فعله أن ينفوا قدرة العبد، لأن خاصية القدرة التأثير في المقدور،فنفي التأثير للقدرة على هذا هو بعينه نفي القدرة.

ومن أظهر ما يبين بطلان دعوى القدرية والجبرية في أفعال العباد أنها لم تؤثر دعوى التعارض بين هذين الأصلين إلا حين نبغت هاتان الطائفتان ، وكان الأمر في عهد النبي ﷺ وفي عهد الصحابة رضي الله عنهم على التسليم بهذين الأصلين ، و تبعهم على ذلك التابعون من بعدهم ، وعلى ذلك الإجماع المعتبر الذي لا ينظر معه إلى مخالفة أهل الأهواء من قدرية أو جبرية .

وأول من أظهر القول بالقدر معبد الجهني ، كما في حديث يحيى بن يعمر عند مسلم وغيره قال : (كان أول من من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني ،

فانطلقت أنا وحميد بن عبدالرحمن الحميري حاجين أو معتمرين ، فقلنا : لو لقينا أحدا من أصحاب رسول اللهﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء ، فوفق لنا عبدالله بن عمر ابن الخطاب...فقلت: أبا عبد الرحمن ، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم،وذكر من شأنهم أنهم يزعمون ألا قدر ، وأن الأمر أنف ، قال: فإذا لقيتهم فأخبرهم أني برئ منهم، وأنهم برآء مني ...) . (٣٨)

والذي قال به معبد الجهني ومن معه من القدرية على ما جاء في الحديث هو إنكار علم الله السابق كما هو ظاهر قولهم : لا قدر والأمر أنف ، وهذه هي مقولة القدرية الأوائل ، وقد اندثرت مقالتهم ، وأما المعتزلة فسلموا بعلم الله تعالى، لكنهم أنكروا تعلق أفعال العباد بقدرة الله تعالى ومشيئته. (٣٩)

وأما الجبرية فأول من عرف عنه القول بالجبر هو الجعد بن درهم ، وكان يرى أن الأفعال تنسب إلى العبد على سبيل المجاز ، وأنه كالريشة في مهب الريح ، وعليه تتلمذ الجهم بن صفوان ، وهو الذي نشر القول بالجبر بعد ذلك وأشهره.(٤٠)

والمقصود أن قول القدرية والجبرية مما أحدث في الدين ، وأنه لم يكن لهم في قولهم سلف من الصحابة والتابعين ، بل كان الأمر على التسليم بالشرع والقدر ، مع اليقين بعدم التعارض بينهما ، فلما نبغت في الأمة هذه النابغة من القدرية والجبرية وحصل ما حصل من التناقض بينهما حدث القول بدعوى التعارض بين الشرع والقدر .

وغاية ما تدعيه كل طائفة من هاتين الطائفتين في إنكارها لأحد هذين الأصلين هو الزعم بمعارضة الأصل الذي تنفيه للأصل الذي تثبته ، وليس لهم في ذلك دليل إلا ما اتفقوا عليه من دعوى حصر مفهوم القدرة من حيث هي قدرة في إحداث الفعل ، على ما سبق بيانه وتفصيل القول فيه .

فالقدرية تقر بنسبة أفعال العباد إليهم ، وتستند في ذلك إلى ما هو معلوم بالضرورة الشرعية والنفسية ، حيث لا يمكن ثبوت التكليف والثواب والعقاب والحكمة من إنزال الكتب وإرسال الرسل إلا مع ثبوت نسبة الأفعال إلى العباد ، ومع هذه الحقيقة الشرعية فإن الإنسان يعلم بالضرورة بأن أفعاله تابعة لإرادته ، وأنه

مع الإرادة الجازمة والقدرة التامة يتحقق منهم الفعل بالضرورة،وهذا ما لا يمكن لأحد دفعه عن نفسه إلا بنوع سفسطة،لكن القدرية يزعمون أنه يلزم من هذا الأصل الضروري مناقضة أصل ضروري آخر هو دخول أفعال العباد في عموم خلق الله تعالى .

وفي المقابل فإن الجبرية تستند إلى ما هو معلوم بالضرورة من عموم خلق الله لجميع المخلوقات ، فأفعال العباد لا يمكن مع هذه الضرورة أن تخرج عن ذلك،لكنهم يزعمون أنه يلزم من التسليم بهذا الأصل نفي نسبة أفعال العباد إليهم،مع أن ذلك معلوم بالضرورة أيضا.

وليس للقدرية من حجة على نفي تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد إلا مجرد دعوى التعارض مع ثبوت تعلق فعل العبد بقدرته ، وكذا الجبرية ليس لهم من حجة على نفي تعلق فعل العبد بقدرته إلا مجرد دعوى التعارض مع ثبوت تعلقه بقدرة الله تعالى،وأما أن تكون للطائفتين حجة على بطلان ما يدعون بطلانه **لذاته** فهذا ما لا يدعونه،وإذا علم بطلان الأساس الذي بنوا عليه هذه الدعوى علم بطلان ما ادعوه من التعارض بين هذين الأصلين ، وأنه يجب عليهم أن يجعلوا ما اشتبه عليهم ولم يفهموا حقيقته محكوما بما هو معلوم بالضرورة ، لا أن يجعلوا ما اشتبه عليهم من ذلك ناقضا لحكم الضرورة .

وقد أشكل على الرازي وجه التوفيق بين ما استدلت به القدرية والجبرية في أفعال العباد ، وما رد به بعضهم على بعض ، حتى إنه ظن أن التعارض بين الدلائل فيها حاصل في نفس الأمر ، بحيث يلزم من تقرير التوحيد القدح في أصل التكليف ، كما يلزم من تقرير التكليف ونسبة الأفعال إلى العباد على الحقيقة القدح في التوحيد ، وانتهى من ذلك إلى صعوبة المسألة وغموضها، وفي ذلك يقول : (إن إثبات الإله يلجئ إلى القول بالجبر ، لأن الفاعلية لو لم تتوقف على الداعية لزم وقوع الممكن من غير مرجح ، وهو نفي الصانع ،ولو توقف لزم الجبر ، وإثبات الرسول يلجئ إلى القول بالقدرة ، بل ههنا سر آخر هو فوق الكل ، وهو أنا لما رجعنا إلى الفطرة السليمة والعقل الأول وجدنا أن ما استوى الوجود والعدم

بالنسبة إليه لا يترجح أحدهما على الآخر إلا لمرجح ، وهذا يقتضي الجبر ، ونجد أيضاً تفرقة بديهية بين الحركات الاختيارية والحركات الاضطرارية،وجزما بديهيا بحسن المدح وقبح الذم ، والأمر والنهي ، وذلك يقتضي مذهب المعتزلة ، فكأن هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية ، وبحسب العلوم النظرية ، وبحسب تعظيم الله تعالى نظراً إلى قدرته وحكمته ، وبحسب التوحيد والتنزيه،وبحسب الدلائل السمعية ، فلهذه المآخذ التي شرحناها والأسرار التي كشفنا عن حقائقها صعبت المسألة وغمضت وعظمت). (٤١)

وما ادعاه الرازي من التعارض بين الدلائل السمعية فباطل يلزم منه شناعات عظيمة ، حيث يلزم منه القدح في الوحي وأنه يمكن أن يأتي بما هو متناقض في نفسه،كما يلزم منه القدح في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للدين وأنه ترك الأمر في ذلك ملتبساً على الأمة ، ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم قد تناقض الأمر عندهم على دعواه ولم يسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأما ما ادعاه من التناقض بحسب العلوم الضرورية والنظرية كما قال فإنما يرجع إلى الظن بأن دعوى حصر تعلق القدرة بالإحداث بإطلاق من القواطع العقلية ، مع أنها مقدمة فاسدة كما تقدم بيانه.

وأهمية التأكيد على هذا الأصل أنه مع دلالته على استحالة التعارض بين الشرع والقدر فهو يدل أيضا على نفي تعلق قدرة العبد بخلق الفعل ، لكونه مما تختص به قدرة الله تعالى ، فنحن لو فرض أننا لم ندرك الوجه الذي به تتعلق قدرة العبد بالفعل إلا أننا نجزم باستحالة تعلقها بما تتعلق به قدرة الله تعالى ، فكيف إذا علمنا أن قدرة العبد تتعلق بفعله على جهة السببية ، على ما سيأتي بيانه في الأصل الثاني ، حيث يجتمع حينئذ الجزم بعدم تعلق قدرة العبد بخلق الفعل والعلم بالوجه الذي يثبت به الفعل للعبد على وجه لا يتعارض مع إثبات خلق الله للفعل .

وعلى هذا يكون حاصل هذا الأصل هو إثبات تعلق قدرة العبد بفعله على جهة غير جهة الأحداث للفعل .

وأما الأصل الثاني فيستند إلى ما تقدم في دلالة الأصل الأول من نفي تعلق قدرة العبد بفعله على جهة الإحداث ، وحصر إحداث الفعل وخلقه بقدرة الله تعالى،ويبني على ذلك إثبات تعلق فعل العبد بقدرته على جهة السببية ، كما هو الحال في العلاقة السببية بين الأسباب والمسببات ، وهذا هو ما تختص به أهل السنة في هذا الباب ، حيث لم يوافقوا طائفتي القدرية والجبرية في دعوى حصر مفهوم القدرة في الإحداث،وقالوا إن إحداث أفعال العباد وخلقها إنما يكون بقدرة الله تعالى ، لكنه لا يلزم من ذلك نفي تعلق قدرة العبد بفعله ، لأن غاية قدرة العبد أن تكون سببا يتحقق به الفعل، فينسب فعل العبد إلى قدرة الرب نسبة مخلوق إلى خالقه ، وينسب نفس الفعل إلى قدرة العبد نسبة مسبب إلى سببه ، ولا تعارض بين النسبتين ، بل يكون ذلك من قبيل أمثاله من خصائص الأشياء وما تقتضيه من السببية التي لا تتعارض مع كون الله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات .

وإنما التبس الأمر على القدرية والجبرية لأنهم لم يعتبروا تأثير قدرة العبد في فعله من قبيل التأثير لسائر الأسباب في المسببات ، وظنوا أن تأثير قدرة العبد في فعله لا يكون ثابتا إلا إذا كان على سبيل الاستقلال بإحداث الفعل ونقله من العدم إلى الوجود.

ومن هنا نشأ الإشكال في حقيقة التأثير للقدرة من حيث هي قدرة عند الطائفتين فزعموا أن ما يطلبون حقيقته من معنى التأثير للقدرة هو ما يتعلق به الحدوث لأفعال العباد، وأن تأثير القدرة بهذا المعنى لا يمكن أن يتعلق بأفعال العباد إلا من جهة واحدة ، إما قدرة الرب وإما قدرة العبد ، لاستحالة نسبة ما يتحقق به حدوث الفعل الذي هو عندهم حقيقة التأثير للقدرة إلى كلتا القدرتين.

وحل هذا الإشكال المعضل إنما يكون بفهم العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات ، وخضوعها مع ذلك لقدرة الله تعالى ، وأن أفعال العباد لا تخرج عن هذا الأصل ، فمن أثبت للنار خاصية الإحراق مثلاً فإنما أثبت لها ذلك وفق السنة الكونية التي خلق الله النار عليها ، وكما لا يلزم من إثبات خاصية الإحراق للنار القول باستقلال النار بالإحراق عن قدرة الله تعالى، ولا نفي خاصية

الإحراق للنار لأجل تعلق قدرة الله بها،فكذلك لا يلزم من إثبات حصول أفعال العباد مع الإرادة الجازمة والقدرة التامة ألا تكون أفعالهم مخلوقة لله تعالى ، ولا من إثبات خلق الله لأفعال العباد نفي نسبتها إلى العباد .

وقد جاءت النصوص بالجمع بين إثبات نسبة أفعال العباد إليهم نسبة حقيقية وبين إثبات عدم استقلالهم بأفعالهم عن قدرة الله وخلقه لها، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى(أفرأيتم ما تمنون * أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون). [الواقعة:٥٨-٥٩] وقوله تعالى: (أفرأيتم ما تحرثون * أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون). [الواقعة:٦٣-٦٤] فما نسبه الله تعالى إلى قدرة العباد وتأثيرها في تحقق أفعالهم إنما هو من قبيل تأثير الأسباب في مسبباتها ، وكما أنه لا تعارض بين إثبات خواص الأشياء وتأثير بعضها في بعض وبين إثبات خلق الله تعالى لتلك الأسباب والمسببات فكذلك الأمر في أفعال العباد ، فكما أن الولد لا يكون من غير جماع والزرع لا يكون من غير حرث ، إلا أنه لا يكون خلق المولود متوقفا على مجرد فعل أسبابه،ولا إيجاد الحياة في بذور النبات وحصول الزرع متوقفا على مجرد حراثتها وبذرها في الأرض ، بل تقف قدرة العباد عند حد فعل السبب ، والله تعالى هو خالق تلك الأسباب وخالق ما يكون بها من مسببات .

وفي بيان ارتباط نسبة أفعال العباد إليهم بقاعدة الأسباب والمسببات يقول الإمام ابن حزم : (لا فرق بين من كابر وجاهر فأنكر فعل المطبوع بطبعه ، وقال ليس هو فعله بل هو فعل الله تعالى فيه فقط ،وبين آخر جاهر وكابر فأنكر فعل المختار باختياره، وقال ليس هو فعله ،بل هو فعل الله تعالى فيه فقط ، وكلا الأمرين محسوس بالحس ،معلوم بأول العقل وضرورته أنه فعل لما ظهر منه ، ومعلوم كذلك بالبرهان الضروري أنه خلق الله تعالى في المطبوع والمختار) . (٤٢)

وفي نفس المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (الذي عليه السلف وأتباعهم وأئمة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدر ، المخالفون للمعتزلة ، إثبات الأسباب، **وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها** ، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات ، والأسباب ليست مستقلة

بالمسببات ، بل لا بد لها من أسباب أخر تعاونها ، ولها مع ذلك أضداد تمانعها ، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه ، ويدفع عنه أضداده المعارضة له ، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته، كما يخلق سائر المخلوقات) . [٤٣]

وفي موطن آخر يقرر شيخ الإسلام هذا المعنى فيقول : (إذا كان تبارك وتعالى قد جعل في الجمادات قوى تفعل ، وقد أضاف الفعل إليها ، ولم يمنع ذلك أن يكون خالقا لأفعالها ، فلأن لا يمنع إضافة الفعل إلى الحيوان وإن الله خالقه بطريق الأولى ، فإن القدرية لا تنازع في أن الله خالق ما في الجمادات من القوى والحركات). [٤٤]

وفي سؤال وجه لشيخ الإسلام ابن تيمية عن التأثير لقدرة العبد، وأنه : (هل قدرة العبد المخلوقة مؤثرة في وجود فعله ، **فإن كانت مؤثرة لزم الشرك ، وإلا لزم الجبر**).فكان من جوابه على هذا السؤال قوله : (التأثير اسم مشترك ، قد يراد بالتأثير الانفراد بالابتداع، والتوحد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله لم يقله سني، وإنما هو المعزو إلى أهل الضلال . وإن أريد بالتأثير نوع معاونة ، إما في صفة من صفات الفعل أو في وجه من وجوهه ، كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات فهو أيضا باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل ...وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة ، بمعنى **أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه القدرة**،كما خلق النبات بالماء ، وكما خلق الغيث بالسحاب ، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب فهذا حق ،وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات ، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركا ، وإلا فيكون إثبات جميع الأسباب شركا). [٤٥]

ويفرق الإمام ابن القيم بين ما يضاف إلى قدرة الله تعالى وما يضاف إلى قدرة العبد من أفعال العباد فيقول : (يضاف الفعل إلى قدرة العبد **إضافة السبب إلى مسببه،ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق** ، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين ، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر ... وإذا عرف هذا فنقول : الفعل

وقع بقدرة الرب خلقا وتكوينا ، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه ، وبقدرة العبد سببا ومباشرة ، فالقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته).[٤٦]

وإذا كان توقف الفعل من العبد على تأثير قدرته هو من قبيل تأثير الأسباب في مسبباتها ، وكان تأثير الأسباب في مسبباتها مما هو معلوم بالضرورة ، بحيث لا يمكن حصول السبب وتخلف المسبب، وفق سنة الله الكونية ، فإنه يلزم إذا تحققت الإرادة الجازمة للفعل والقدرة التامة عليه أن يتحقق الفعل،وأنه لا يمكن أن يتخلف إلا إذا تخلف سببه ، وهذه الضرورة لا تعني خروج أفعال العباد عن تقدير الله تعالى وخلقه ، بل لا تكون أفعال العباد إلا بخلق الله لها،وهذا كالضرورة الثابتة بين عموم الأسباب ومسبباتها،مع دخول الأسباب والمسببات في خلق الله ، وكونها حاصلة وفق مشيئته تعالى،وهذا الجزم هو ما عناه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : (متى وجدت الإرادة الجازمة مع القدرة التامة وجب وجود الفعل).[٤٧]

والحاصل من هذا الأصل أن التأثير الثابت لقدرة الله تعالى وقدرة العبد هو من الأسماء المشتركة التي لا يلزم فيها الاتفاق بينها من كل وجه ، فلا يلزم الاتفاق بين قدرة الله تعالى وبين ما لعباده من قدرة ، بل تختص قدرة الله تعالى بالخلق والإيجاد ، وأما قدرة العبد فهي مجرد سبب ، كسائر الأسباب المخلوقة لله تعالى هي ومسبباتها ، وأنه لو لزم التعارض بين تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد وبين نسبة تلك الأفعال إلى العباد للزم التعارض بين خلق الله تعالى لجميع المخلوقات وبين إثبات ما لها من خواص ، كما أنه لو لزم الاتفاق بين قدرة الله تعالى وبين قدرة العبد لمجرد أن كلاً منهما يطلق عليه قدرة للزم الاتفاق بين حقائق أسماء الله تعالى وصفاته وبين ما ثبت لعباده من تلك الأسماء والصفات، ومعلوم أنه لا يلزم من مجرد الاتفاق في القدر المشترك في ذلك الاتفاق أن يكون ما يثبت للمخلوق هو نفس حقيقة ما هو ثابت لله تعالى .

وأما الأصل الثالث فيقوم على ضرورة التفريق بين إثبات تعلق أفعال العباد بقدرة الله تعالى وقدرة العباد وبين إدراك الصلة بين قدرة الله تعالى وقدرة العباد ،

وأنه لا يلزم من إثبات تعلق فعل العبد بقدرة الرب وقدرة العبد العلم بحقيقة العلاقة بينهما،ويدخل ذلك في عموم التفريق بين الإيمان بأسماء الله وصفاته وبين العلم بكيفيتها،وأنه لا يشترط في الإيمان بها العلم بكيفيتها ، فكما أن إثبات أسماء الله تعالى وصفاته هو إثبات وجود لا إثبات علم بالكيفية فكذلك إثبات تعلق قدرة الرب وقدرة العبد بفعل العبد لا يلزم منه العلم بكيفية الصلة بين تأثير قدرة الله تعالى وتأثير قدرة العبد في فعل العبد ، بل يكفي إثبات التأثير لكل من قدرة الرب وقدرة العبد ، والجزم بأن إحداث الفعل وخلقه هو متعلق قدرة الله تعالى ، لتفرد الله تعالى بالخلق والإيجاد لجميع المخلوقات ، وأن غاية تأثير قدرة العبد أن تكون سبباً في تحقق الفعل ، وأن ما وراء ذلك مما لا يمكن لمخلوق إدراكه ، وإنما يختص الله تعالى بالعلم به ، فهو مما لا يتوقف عليه الإيمان بالقدر.

وإنما طرأ الإشكال على القدرية والجبرية من عدم فهمهم لهذا الأصل ، حيث لم يفهموا معنى استقلال الله بخلق أفعال العباد وتعلق ذلك بقدرته تعالى مع إثبات تعلق فعل العبد بقدرته ، من جهة أنه لا بد أن يكون لها تأثير في الفعل ، وعندهم أن التأثير إذا لم يكن متعلقاً بحدوث الفعل لم يكن له معنى ، وعندهم أنه لا يمكن إثبات التأثير لقدرة العبد في فعله إلا إذا كانت متعلقة بحدوث الفعل فيلزم التناقض لاستحالة تعلق حدوث الفعل بقدرتين .

وهؤلاء لو نظروا لوجدوا الصلة قائمة بين قدرة الله تعالى وبين ما خلق من سائر الأسباب في تحقيق المسببات ، وأنه كما لا يمكنهم إدراك حقيقة الصلة بين قدرة الله تعالى وبين خصائص الأشياء في تحقق ما يكون بها من مسببات فكذلك في أفعال العباد لا يمكن إدراك حقيقة الصلة بين قدرة الله تعالى وبين قدرة العبد في تحقق أفعال العباد وخروجها من العدم إلى الوجود ، وأنه كما لا يصح الاعتراض على ثبوت خصائص الأشياء بعدم إدراك كيفية الصلة بين تأثير قدرة الله وبين تأثير خصائص الأشياء فكذلك لا يصح الاعتراض على ثبوت خلق الله تعالى لأفعال العباد أو على ثبوت نسبة الأفعال للعباد على الحقيقة بعدم إدراك كيفية الصلة بين تأثير قدرة الرب وتأثير قدرة العبد في فعل العبد ، ومثال ذلك أنه كما لا يمكن

تكييف العلاقة بين قدرة الله تعالى وخاصية النار في الإحراق لتعلق ذلك بقدرة الله تعالى،فكذلك لا يمكن في أفعال العباد إدراك كيفية الصلة بين قدرة الله وإرادته وقدرة العبد وإرادته .

وإذا كان عدم إدراك كيفية العلاقة بين خلق الله لخاصية الأسباب وبين ثبوت تلك الخاصية للأسباب لا يقدح في التسليم بهذين الأصلين فكذلك ينبغي ألا يقدح عدم إدراكنا لكيفية الصلة بين قدرة الرب وإرادته وبين قدرة العبد وإرادته في عدم التسليم بثبوت تعلقهما بأفعال العباد ، لأن إثبات تعلقهما بأفعال العباد إنما هو من **إثبات العلم بالوجود لا من إثبات العلم بالكيفية** ، وهؤلاء أنما وقعوا في الحيرة والاضطراب لأنهم رتبوا إثباتهم لتعلق أفعال العباد بقدرة الرب وقدرة العبد على إدراكهم لكيفية الصلة بين القدرتين ، لا على مجرد التسليم بما دلت عليه الضرورة من ثبوتهما .

والحاصل من كل ما سبق اتفاق القدرية والجبرية على شبهة مشتركة هي أصل ضلالهم في أفعال العباد ، حيث اتفقوا على دعوى حصر تعلق القدرة من حيث هي قدرة بأفعال العباد في مجرد حدوثها ، بناء على أن مفهوم القدرة لا يقبل التفاوت ، فلا يصح تعلقها بغير ما يتحقق به وجود الفعل وحدوثه بعد أن لم يكن ، ودعواهم أنه إذا ثبت أن الله تعالى خالق لأفعال العبد فلا يمكن إثبات التأثير لقدرة العبد إلا إذا كان من جنس التأثير لقدرة الله تعالى ، فلزم نفي تأثير قدرة العبد في فعله ،وهذا حاصل دعوى الجبرية،كما أنه إذا ثبت التأثير لقدرة العبد في فعله لم يمكن إثبات تأثير قدرة الله تعالى في فعل العبد،فلزم نفي تعلق قدرة الله تعالى بأفعال العباد ،وهذا حاصل دعوى القدرية.

وهذه الأصول الثلاثة متلازمة في الدلالة على ثبوت خلق الله تعالى لأفعال العباد مع ثبوت تأثير قدرة العباد في أفعالهم ، ونسبتها إليهم نسبة حقيقية ،فدلالة الأصل الأعلى ضرورة هذين الأصلين تستلزم استحالة التعارض بينهما،ونقض دعوى القدرية والجبرية في أنه يلزم من إثبات أحدهما نفي الآخر ،كما تستلزم استحالة تعلق قدرة العبد بخلق فعله ، وإثبات تعلقها بالفعل على جهة غير جهة

الإحداث للفعل .ثم في الأصل الثاني تحديد تأثير قدرة العبد وأن الأصل الأول إذا كان قد دل على مجرد عدم تعلق تأثير قدرة العبد بحدوث الفعل فهذا الأصل يدل على تعلقه بالفعل على جهة السببية . ثم إن الأصل الثالث يدل على أنه إذا ثبت تعلق أفعال العباد بقدرة الرب وقدرة العبد فإنه لا يلزم من إثبات ذلك إدراك حقيقة الصلة بين تأثير قدرة الرب وتأثير قدرة العبد تكفي الضرورة في الدلالة على تعلق القدرتين بالفعل مع الجزم باختلاف متعلقهما .

نتائج البحث

من أهم نتائج هذا البحث ما يلي :

١/اتفاق القدرية والجبرية على دعوى حصر تعلق القدرة من حيث هي قدرة بإحداث الفعل ، وأن ذلك هو أساس شبهتهم في موقفهم من أفعال العباد .

٢/اتفاق القدرية والجبرية على دعوى استحالة الجمع بين إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد وبين نسبة الأفعال إلى العباد نسبة حقيقية .

٣/إن مستند القدرية في نفي خلق الله تعالى لأفعال العباد هو مجرد دعواهم معارضة ذلك لإثبات نسبة الأفعال إلى العباد .

٤/إن مستند الجبرية في نفي تأثير قدرة العبد في فعله هو مجرد دعوى معارضة ذلك لإثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد .

٥/إن حاصل نظرية الكسب عند الأشاعرة هو نفي تأثير قدرة العبد في فعله،وذلك هو حقيقة الجبر .

٦/ضرورة التسليم بالشرع والقدر ،وبطلان ما تدعيه القدرية والجبرية من التعارض بينهما .

٧/استحالة تعلق قدرة العبد بإحداث الفعل لكونه مما تختص به قدرة الله تعالى.

٨/أن تأثير قدرة العبد في فعله داخل في عموم تأثير الأسباب في المسببات.

٩/إنه كما لا تعارض بين إثبات الأسباب والمسببات وبين خلق الله تعالى لها فكذلك لا تعارض بين إثبات تأثير قدرة العبد في فعله وبين إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد .

١٠/لا تلازم بين إثبات تعلق فعل العبد بقدرة الله تعالى وقدرة العبد وبين إدراك كيفية الصلة بين قدرة الله تعالى وقدرة العبد .

الهوامش

(١) تبصرة الأدلة .لأبي المعين النسفي .(٢/٥٩٤-٥٩٥).

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد . لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي .(١٠٠-١٠١) .

(٣) انظر : موقف البشر تحت سلطان القدر . للشيخ مصطفى صبري (٥٦-٥٨).

(٤) ما سيذكره ابن تيمية هنا منقول عن الرازي في كتابه :محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين.(٢٨٢).

(٥) درء التعارض .لابن تيمية (١/٨٢-٨٥).

(٦) المغني .للقاضي عبد الجبار . (٨/١٣٢).

(٧) شرح الأصول الخمسة . للقاضي عبد الجبار (٣٢٤).

(٨) المغني .للقاضي عبد الجبار . (٨/٦٣).

(٩) المحيط بالتكليف . للقاضي عبد الجبار (٣٦١).

(١٠) المرجع السابق (٣٥٦).

(١١) المرجع السابق (٨٠).

(١٢) المرجع السابق (٣٥٦).

(١٣) المرجع السابق (٨٠).

(١٤) المغني .للقاضي عبد الجبار . (٨/٣).

(١٥) المحيط بالتكليف . للقاضي عبد الجبار (٣٥٦).

(١٦) المرجع السابق (٣٥٦).

(١٧) المرجع السابق (٣٥٨-٣٥٩).

(١٨) المرجع السابق . (٣٦٠).

(١٩) المغني . للقاضي عبد الجبار. (٨/١٠٩-١١٠).

(٢٠) المرجع السابق. (٨/ ١٤٣).

(٢١) مقالات الإسلاميين . لأبي الحسن الأشعري. تحقيق :هلموت ريتر (٢٧٩).

(٢٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين . للرازي (٢٨٨).

(٢٣) المباحث المشرقية .للرازي .(٥٤٤) .

(٢٤) المطالب العالية .للرازي .(٢٥٨/٩).
(٢٥) المرجع السابق . (١٦/٩-١٧).
(٢٦) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين . للرازي . (٢٨٢) .
(٢٧) المطالب العالية . للرازي . (٨٤/٩) .
(٢٨) المرجع السابق . (٨١/٩-٨٢) .
(٢٩) الأربعين في أصول الدين . للرازي .(٣٢٦).
(٣٠) وانظر : شفاء العليل .لابن القيم .(٤١٤/١،٤٣٠،٤٣٦،٤٣٧).
(٣١) العقيدة النظامية .لأبي المعالي الجويني .(١٨٥-١٨٦).
(٣٢) شرح المواقف . للجرجاني (٩٠/٦-٩١).
(٣٣) أبكار الأفكار . للآمدي (٩١/٥).
(٣٤) موقف البشر تحت سلطان القدر . مصطفى صبري .ص(٥٥).
(٣٥) ضحى الإسلام . أحمد أمين. (٥٦/٣).
(٣٦) المرجع السابق (٥٧/٣).
(٣٧) المرجع السابق .(٥٥/٣).
(٣٨) صحيح مسلم .كتاب الإيمان (١).
(٣٩) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤٥٠/٨) . وشرح النووي على مسلم (١٥٤/١).
(٤٠) انظر: القضاء والقدر ، د.عبد الرحمن المحمود .ص (٢٠١-٢٠٥).
(٤١) مفاتيح الغيب ، للرازي . (٥٨/٢).
(٤٢) الفصل .لابن حزم . (٨٠/٣).
(٤٣) مجموع فتاوى ابن تيمية .(٤٨٧/٨).
(٤٤) منهاج السنة . لابن تيمية . (٢٤٣/٣-٢٤٤).
(٤٥) مجموع فتاوى ابن تيمية .(٣٨٩/٨-٣٩٠).
(٤٦) شفاء العليل . لابن القيم . (٤٢٨/١- ٤٢٩).
(٤٧) المرجع السابق . (٧٢٢/١٠). وانظر : نفس المرجع .(٧٤٧/١٠).

المراجـــع

١. الأربعين في أصول الدين. للرازي. مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة ، تحقيق : د. أحمد حجازي السقا ، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)

٢. أبكار الأفكار. للآمدي. تحقيق : د.أحمد المهدي. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م).

٣. تبصرة الأدلة. لأبي المعين النسفي.تحقيق :كلود سلامة.الطبعة الأولى.(١٩٩٣م).

٤. التمهيد لقواعد التوحيد. لأبي الثناء محمود اللامشي.تحقيق : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت،الطبعة الأولى (١٩٩٥م).

٥. درء تعارض العقل والنقل.لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق : د. محمد رشاد سالم ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ هـ)

٦. شرح الأصول الخمسة . للقاضي عبد الجبار. تحقيق : د.عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، مصر ، الطبعة الأولى (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م)

٧. شرح صحيح مسلم ، للإمام النووي ، دار الفكر.

٨. شرح المقاصد. للتفتازاني. تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م).

٩. شرح المواقف. للجرجاني.دار الكتب العلمية.بيروت.الطبعة الأولى.(١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م).

١٠. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل . لابن القيم . تحقيق : مصطفى الشلبي ، مكتبة السوادي ، جدة ، الطبعة الأولى. (١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م)

١١. صحيح مسلم. كتاب الإيمان.للإمام مسلم بن الحجاج القشيري . تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي.(١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

١٢. ضحى الإسلام. لأحمد أمين.دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة العاشرة .

١٣. العقيدة النظامية. لأبي المعالي الجويني.تحقيق: د.محمد الزبيدي.دار سبيل الرشاد ودار النفائس.بيروت.الطبعة الأولى.(١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

١٤. الفصل. لابن حزم. تحقيق:د/محمد إبراهيم نصر،ود/عبدالرحمن عميرة.دار الجيل.بيروت.

١٥. القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه. د. عبد الرحمن المحمود ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

١٦. المباحث المشرقية. للرازي.تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي.دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى(١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

١٧. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين. للرازي.راجعه طه عبد الرؤوف سعد.دار الكتاب العربي ،الطبعة الأولى(١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

١٨. المحيط بالتكليف. للقاضي عياض.تحقيق : عمر السيد عزمي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٩. مجموع فتاوى ابن تيمية.جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد،مطابع الرياض ،الطبعة الأولى(١٣٨١هـ).

٢٠. المطالب العالية. للرازي.تحقيق : د. أحمد حجازي السقا. دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٢١. المغني. للقاضي عبد الجبار.المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة.

٢٢. مقالات الإسلاميين. لأبي الحسن الأشعري.تحقيق: هلموت ريتر.دار فرانز شتايز بفيسبادن.الطبعة الثالثة.(١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م).

٢٣. الملل والنحل. للشهرستاني .تحقيق : محمد سعيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٢٤. موقف البشر تحت سلطان القدر. مصطفى صبري.المطبعة السلفية ، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٥٢هـ).

٢٥. منهاج السنة النبوية. لشيخ الإسلام ابن تيمية.تحقيق : د. محمد رشاد سالم ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).